

لا التقصان ولو رهن جارية لها زوج جازلزوجها
ان يطاها لان الوطى حقه وليس للمرتهن ان يحول بينها وبين
زوجها لانه رهنها كذلك ولا يفسد الرهن لانه ما رهنها فارة
قان وطؤها الزوج وماتت من ذلك سقط الدين كما ازامات
من مرض وكذلك لو رهنها وليس لها زوج ثم زوجها باذن
المرتهن فهذا والا لولا سواء ولو زوجها الرهن بغير اذن
المرتهن جازلالتكاح ولمرتهن ان يمنع الزوج من وطؤها
وفي القينة استعار شيئا ليرهنه فدهن جاز وله ان يامره
بقضاء الدين واسترداده وكذا المرتهن اذا رهن شيئا ثم اقر
بالرهن لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويؤمر بقضاء الدين
ورده الى المقر له ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز
كما لو اعادها ابتداء استحق الرهن فليس المرتهن ان يطالب
الرهن باقامة غيره مقامه ترك متاعه عند رجل له
عليه دين فغاب ولا يعرف له وارث اذا ليس بيع المتاع
واخذ الدين وتصدق بالباقي وكذا الرهن وفي مختصر المحيظ
المرتهن متى امسك العين للمحفظ لا يضمن ومتى امسكها
للاستعمال يضمن يعني امسك الشيء في موضع يمسك للاستعمال
والاستناع في ذلك الموضع ولو تسورت بالتحمال او تحللت

بالسوار

بالسوار وتعمت بالتمريض او وضع العمامة على العاتق
فهذا كله حفيظ ولو تسورت بالسوار وما اشبه ذلك ضمن
ولو تقلد بالسيف المرهون يضمن وكذا لو تقلد بسيف الرهن
على سيف اخر يضمن ولو كان عليه سيفان ثم تقلد بالمرهون
لم يضمن تحتم ثم تجتم الرهن في الخضر يعني يضمن وان تحتم فوق
خاتم في ذلك الا يصح لا يضمن قال مشايخنا هذا في بلادهم
اما في بلادنا يتحتمون فوق الخاتم للزينة فيجب ان يضمن
ولو تحتم باصبع غير الخضر لا يضمن قال مشايخنا تحتم جعل
الغرض مما يلي الكف لم يضمن وفي لسان الحكام اخذ السلطان
الخراج او العشد من المرتهن لا يرجع على الرهن به لانه
تطوع فهو متبرع وان كان مكرها فقد ظلمه السلطان المطهر
لا يرجع الا على الظالم ولمرتهن بيع الرهن باجازة الحاكم
واخذ دينه منه اذا كان الراهن غنيا ولا يعرف موته
ولا حياته والله الموفق كتاب الفاظ الكفر في تبين
المحارم من قال ان الله تعالى في السماء ان اراد به المكان
يكفر وان اراد الحكاية والنقل عما جاء في ظاهر الاخبار كفر
لا يكفر وان لم يكن له نية يكفر عند اكثرهم وفيه ايضا
من استعمل القران في بدل كلامه كن قال في موضع الامر